

ضعف مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري: أسبابه وآليات تطويره

أ. سالمي سمير
جامعة جيجل

أ. بولحية الطيب
جامعة جيجل

الملخص:

لا شك اليوم أن السياحة تُعد من أكبر الصناعات في العالم، بالنظر إلى المؤشرات التي تشير بوضوح إلى نسب النمو العالية التي يحققها هذا النشاط، والتي تفوق بكثير نسب النمو المحققة في باقي القطاعات، بل وتفوق معدل نمو الاقتصاد العالمي ككل، حتى أصبح هذا النمو الكبير الخاصية المميزة لهذا النشاط، ولعل تنوع وتعدد المجالات التي تشملها الأنشطة السياحية هو الذي جعلها تنفرد بهذه الميزة، كما أن هذا التنوع والتعدد جعل من النشاط السياحي أحد أكثر الصناعات تأثيرا على الجوانب الاقتصادية سواء على مستوى الاقتصاد العالمي أو على المستوى القطري، فعلى الرغم من الصدمات التي ميزت الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة إلا أن هذا القطاع لم يشهد تأثرا كبيرا وسرعان ما استعاد مؤشراتته الإيجابية خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة، لكن القطاع السياحي الجزائري لا يزال بعيدا عن لعب دور مهم في الاقتصاد الوطني ومسايرة التطور الحاصل على هذه الصناعة. هذه الورقة البحثية تحاول القضاء الضوء على الأداء الاقتصادي لصناعة السياحة العالمية والوقوف على مختلف مؤشراتها، ثم تتناول مؤشرات القطاع السياحي الجزائري ودورها الاقتصادي، وأخيرا نقف عند أهم المعوقات التي أدت بالقطاع إلى هذه الوضعية مع ذكر جملة من التوصيات قصد النهوض بصناعة السياحة في الجزائر.

Abstract:

There is no doubt today that tourism is one of the largest industries in the world, given that it shows high rates of growth which by far outweigh those achieved by other sectors, and even above the rate of growth of the global economy as a whole . perhaps the diversity and multiplicity of ranges covered by the tourism activities is what makes this industry so growth driving . and added to that , diversity is what made tourism one of the most influential activities on both the economic global level or at the country one .

despite the shocks that characterized the world economy in recent years, this sector has quickly regained its positive indicators, especially after the recent financial crisis. But on the other hand , the Algerian tourism sector is still far from playing an important role in the national economy and keep pace with the evolution of the industry worldwide .

This paper is trying to shed light on the economic performance of the global tourism industry using various indicators, and then try to address the situation of the tourism sector in Algeria and its economic role , and finally analyze the most important obstacles that have led the sector to this position , with an indication of a number of recommendations in order to promote the tourism industry in Algeria.

مقدمة :

لقد تطورت صناعة السياحة في العقود الأخيرة بشكل سريع ولافت للنظر، حتى بات القطاع السياحي في العديد من البلدان يلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية انطلاقا من الآثار المترتبة عنه في هذا المجال، فعلى المستوى الدولي فان الاحصائيات تؤكد أن القطاع السياحي ظل على مدار العقود الستة الماضية يسجل معدلات نمو عالية ومستمرة، فقد تضاعف أعداد السياح بين سنوات 1950 و 2008 بأكثر من 36 مرة، بينما تضاعفت العوائد التي حققها القطاع في الفترة نفسها بـ 448 مرة، وهي مؤشرات تفوق بكثير مؤشرات تطور الاقتصاد العالمي ككل.

الجزائر من جهتها، وبموقعها الاستراتيجي ومساحتها الشاسعة التي أكسبتها تنوعا جغرافيا ومناخيا وبيولوجيا جعلها تملك من المواصفات ما يؤهلها إلى أن تكون من الدول الرائدة إقليميا في المجال السياحي، إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فالقطاع السياحي في الجزائر ظل ولسنوات عديدة مضت رهينة لسياسات التنمية الوطنية التي وجدت في قطاع المحروقات خيارا شبه وحيد في جلب العملة الصعبة وتدعيم الخزينة وممولاً رئيسياً لعملية التنمية التي -ورغم الانجازات المحققة- ظلت تراوح مكانها بسبب اقتصار سُبُل تحقيقها على قطاع المحروقات وإهمال باقي القطاعات لاسيما القطاع السياحي، وتأتي هذه الورقة البحثية لتتطر في هذا الواقع الذي يميزه بروز القطاع السياحي كأحد أكبر الصناعات نموا وتأثيرا في الاقتصاد العالمي، والذي يقابله غياب وضعف كبير لدور هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

أولا - مؤشرات القطاع السياحي على المستوى الدولي

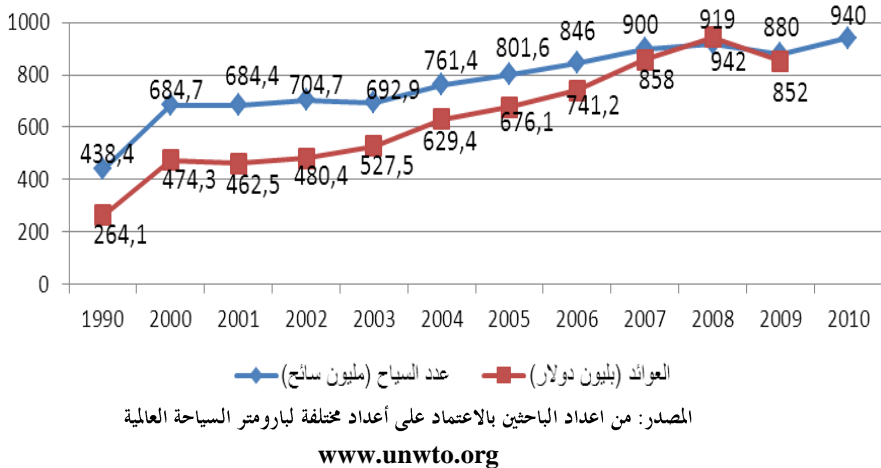
تشير الأرقام الحديثة للسياحة العالمية الى النمو المتواصل الذي يسجله القطاع على مدى العقود الماضية، وهو ما جعل من السياحة أحد أكبر الصناعات العالمية نظرا لارتباطها بأكثر من 185 فرعا من الأنشطة الاقتصادية التي تندرج ضمن التصنيف الموحد للنشاطات السياحية للمنظمة العالمية للسياحة، ومن بينها: النقل، الفنادق ودور الايواء، مؤسسات تقديم الأطعمة والمشروبات، المؤسسات الثقافية والترفيهية، المصارف والمؤسسات المالية، مؤسسات الدعاية والترويج.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للحركة السياحية العالمية فان الاتجاهات تشير بوضوح الى تركزها في البلدان الصناعية بمنطقتي أوروبا والأمريكيتين، الا أن المناطق النامية في شرق اسيا وجنوبها والباسيفيك والشرق الأوسط وافريقيا عرفت انتعاشا سواء على مستوى السياح المرسلين أو المستقبليين بظهور جهات سياحية جديدة، وسنحاول فيما يلي ابراز مختلف المؤشرة المعبرة عن الحجم المتنامي لصناعة السياحة في العالم.

1. عدد السياح والعوائد السياحية العالمية:

عرف عدد السياح الدوليين خلال العقد الماضيين ارتفاعا ملحوظا، حيث بلغ عددهم 684.7 مليون سائح عام 2000 مقابل 438.4 مليون سائح عام 1990 أي بما يُعادل متوسط نمو سنوي قدره 4.6%، واستمر هذا العدد بالارتفاع خلال السنوات اللاحقة الى أن بلغ 940 مليون سنة 2010، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1): تطور عدد السياح والعوائد العالمية من سنة 1990 الى سنة 2010.



من خلال الشكل نلاحظ الاتجاه العام الذي يسجله عدد السياح العالميين والذي يميل بشكل واضح نحو الارتفاع المستمر وهذا في ظل الظروف العادية، بينما نسجل انخفاضا في عدد السياح تحت تأثير بعض الظروف المفاجئة التي تمس قطاع السياحة، ففي سنة 2001 تم تسجيل انخفاضا طفيفا في عدد السياح الدوليين الوافدين بسبب بطء الاداء الاقتصادي العالمي خصوصا في امريكا الشمالية وأوروبا، اضافة الى أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكانت الأمريكيتان الأكثر تأثرا حيث سجلت نسبة تراجع قدرها 4.7%، أما الانخفاض المسجل عام 2003 فكان نتيجة لعاملين رئيسيين هما الحرب على العراق وانتشار فيروس الالتهاب التنفسي الحاد (سارس) في اسيا، وهو ما أدى الى تراجع في عدد السياح بنسبة 0.9% مقارنة بسنة 2002.

لكن وفي نفس السنة سجلت عوائد السياحة الدولية ارتفاعا قدره 9.2% مقارنة بسنة 2002، وتفسير ذلك هو انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى

خاصة اليورو، ففي حالة حساب العوائد المحصل عليها لسنتي 2002 و 2003 باليورو سنجل أن هذه العوائد انخفضت بحوالي 46 مليون أورو مقارنة بسنة 2002، حيث انخفضت من 559 بليون أورو عام 2002 الى 463 بليون أورو عام 2003.¹

ومنذ سنة 2004 عرف عدد السياح الدوليين ارتفاعا مستمرا رافقه ارتفاع في العوائد السياحية وذلك الى غاية سنة 2008، حيث بلغ عدد السياح رقما قياسيا بـ 919 مليون سائح، بينما بلغت العائدات السياحية في نفس السنة 942 بليون دولار، بزيادة قدرها 9.8% عن سنة 2007، حيث سُجلت أعلى نسبة نمو 19.4% فيما النمو في عدد السياح، ونسبة زيادة قدرها 22.3% فيما يخص العوائد بإقليم الشرق الأوسط، بينما سجلت أوروبا أقل نسبة نمو بزيادة بلغت 0.4% وهو معدل أقل بكثير من نسبة النمو العالمي للقطاع.

2. أثر الأزمة المالية على القطاع السياحي:

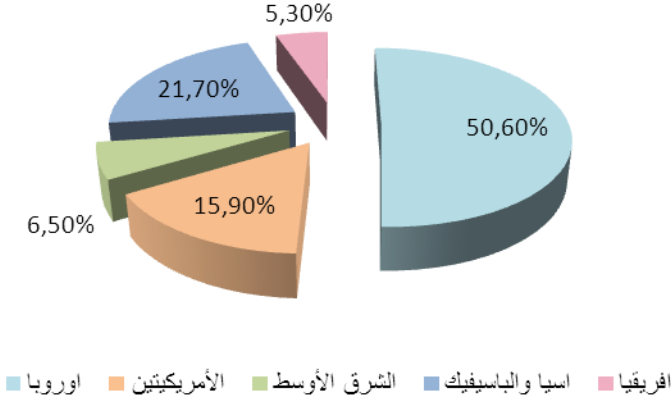
سجلت سنة 2009 أسوأ تراجع للقطاع السياحي العالمي خلال العقود الخمسة الماضية، وهذا جراء الأزمة المالية العالمية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية وتوسعت تأثيراتها السلبية الى عدد كبير من الأنشطة المالية والاقتصادية على المستوى العالمي كنتيجة لهذه الأزمة المالية التي صاحبها ارتفاع حاد في أسعار النفط، اضافة الى تزامنها مع تهديد كبير لانتشار فيروس انفلونزا الخنازير فان الانخفاض في عدد السياح الدوليين بلغ نسبة 4.2% مقارنة بسنة 2008، وقد سجلت جميع الأقاليم السياحية انخفاضا في عدد السياح عدا اقليم افريقيا الذي تمكن من استقطاب ما يزيد عن 1.4 مليون سائح أي بزيادة قدرها 3.1% عن العام السابق، أما فيما يخص العوائد السياحية فقد تراجعت بنسبة 9.6% منخفضة من 942 بليون دولار عام 2008 الى 852 بليون دولار عام 2009.

وحسب أرقام المنظمة العالمية للسياحة فان سنة 2010 عرفت عودة النمو في القطاع السياحي إذ بلغ عدد السياح الدوليين 940 مليون سائح بنسبة نمو قدرها 6.8% مقارنة بسنة 2009.²

3. عدد السياح حسب الأقاليم:

فيما يخص الأقاليم والوجهات السياحية الأكثر اقبالا في العالم لسنة 2010 فهي تتوزع كما هو موضح في الشكل التالي:³

الشكل رقم (2): توزيع السياح عبر مختلف الأقاليم لسنة 2010 (كنسبة مئوية من الاجمالي العالمي)

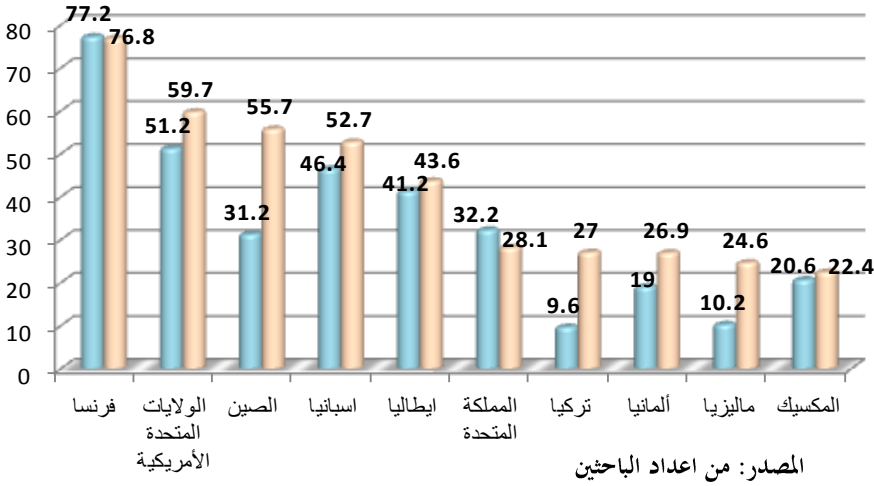


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بارومتر السياحة العالمية

وعليه نلاحظ أن أوروبا كإقليم هي الأكثر جذبا للسياح بنسبة 50.6% وهو ما يعادل 475.8 مليون سائح، أي أنها تستقطب أكثر من نصف عدد السياح العالميين، بينما يأتي إقليم آسيا والباسيفيك في المرتبة الثانية بعدما كان في سنة 2009 في المرتبة الثالثة، ويأتي هذا التقدم على حساب إقليم الأمريكيتين الذي تراجع بفعل الصعوبات الاقتصادية وتأثيرات الأزمة المالية العالمية، كما احتفظ إقليم افريقيا بالترتيب الأخير بنسبة 5.3% من اجمالي السياح العالميين.

أما على مستوى الدول فان ترتيب أكثر الوجهات السياحية في العالم والصادر عن المنظمة العالمية للسياحة جاء كما هو موضح في الشكل التالي:⁴

الشكل رقم (03): ترتيب أول عشر وجهات سياحية في العالم لسنتي 2000 و 2010 (مليون سائح)



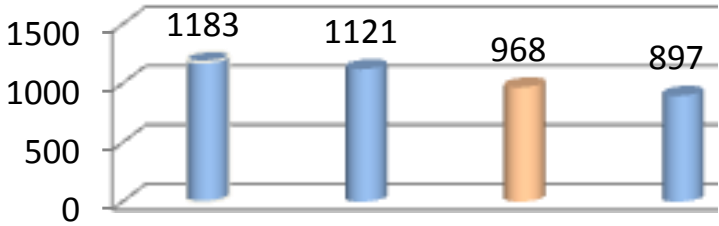
من خلال الشكل رقم 03 نلاحظ أن فرنسا حافظت على الصدارة في عدد السياح الوافدين إليها لتشكل بذلك أول وجهة سياحية في العالم رغم التراجع الطفيف المسجل سنة 2010 في عدد السياح والبالغ 76.8 مليون سائح مقارنة بسنة 2000، كما حافظت الولايات المتحدة على المرتبة الثانية رغم الزيادة في عدد السياح بـ 8.5 مليون سائح مقارنة بسنة 2000، وحقت الصين تقدما كبيرا بانتقالها من المرتبة السادسة سنة 2000 إلى المرتبة الثالثة سنة 2010 بعدد سياح وافدين يقدر بـ 55.7 مليون سائح، وحدث هذا التقدم على حساب كل من اسبانيا وايطاليا والمملكة المتحدة الذين تراجعوا بمرتبة واحدة، كما عرفت تركيا خلال العقد الأخير تطورا كبيرا في عدد السياح الوافدين، إذ تمكنت من دخول قائمة أول عشر وجهات سياحية في العالم، واستمر هذا التطور ليبليغ عدد السياح الوافدين إليها 27 مليون سائح عام 2010، ونفس الأمر بالنسبة لماليزيا التي احتلت الرتبة التاسعة بـ

24.6 مليون سائح بعدما كان عدد السياح الوافدين إليها سنة 2000 لا يتعدى 10.2 مليون سائح.

4. الانفاق السياحي الفردي والعمالة في القطاع السياحي:

فيما يتعلق بالإنفاق السياحي الفردي فان عوائد السياحة الدولية تختلف باختلاف الأقاليم السياحية وما تتوفر عليه من مقومات وخصائص ومميزات سياحية اضافة الى طول أو قصر فترة الإقامة التي يقضيها السائح داخل الوجهة السياحية، وقد توزعت العوائد السياحية للسائح الواحد لسنة 2009 عبر مختلف الأقاليم بالشكل التالي:⁵

الشكل رقم (04): توزيع العوائد السياحية الفردية عبر الأقاليم لسنة 2009 (الوحدة: دولار)



المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير منظمة التعاون الاسلامي.

ويوضح الشكل رقم (03) أن المتوسط العالمي للعوائد السياحية مقابل السائح الواحد 968 دولار أمريكي عام 2009، حيث سجل اقليم الأمريكيتين أعلى عائد بـ 1183 دولار بينما سجل اقليم افريقيا أدنى عائد فردي بـ 612 دولار.

وفيما يخص العمالة في القطاع السياحي فان الأرقام الصادرة عن مجلس السياحة والسفر العالمي تشير الى أنه هناك فرصة عمل واحدة في قطاع السياحة ضمن كل 12.2 فرصة عمل على المستوى العالمي في كل القطاعات لسنة 2010، أي أن القطاع السياحي يستقطب ما نسبته 8.2% من العمالة العالمية، ومن المرجح أن ترتفع هذه النسبة بحلول عام 2020 الى 10.2% من العمالة العالمية⁶، أي أنه سوف

يوفر فرصة عمل واحدة ضمن كل 9.8 فرصة عمل في مختلف القطاعات على المستوى العالمي.

ثانيا- دور القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني:

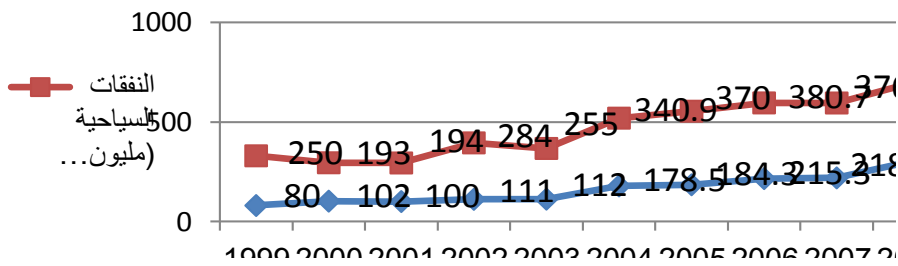
يلعب القطاع السياحي دورا مهما في الاقتصاديات الوطنية خاصة بالنسبة للدول التي توصف بأنها وجهات سياحية، ويمكن قياس الأثار الاقتصادية للقطاع السياحي من خلال مجموعة من المؤشرات أهمها:

1. الميزان السياحي:

يقدم مؤشر الميزان السياحي لأي دولة صورة عن مدى تقدم صناعة السياحة ورواج أسواقها السياحية، وبالتالي درجة مساهمتها في عملية التنمية، حيث تلعب الإيرادات السياحية دورا مهما في تنمية القطاع السياحي بشكل خاص والتنمية الاقتصادية الوطنية بشكل عام، كون أن الفوائض المالية التي قد يحققها الميزان السياحي يُمكن أن توجه لدعم وتمويل برامج التنمية الوطنية.

في الجزائر وبالنظر لمجموعة من الأسباب أبرزها اهمال القطاع السياحي في برامج التنمية والاعتماد على الإيرادات الناشئة عن المحروقات، إضافة الى الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد قبل عقدين من الزمن جعلت من أداء القطاع السياحي أداء ضعيفا خاصة على مستوى الإيرادات السياحية الناتجة عنه، ويوضح الشكل التالي تطور الإيرادات والنفقات السياحية الجزائرية:⁷

الشكل رقم (05): تطور النفقات والإيرادات السياحية الجزائرية بين سنوات 1999 و 2009

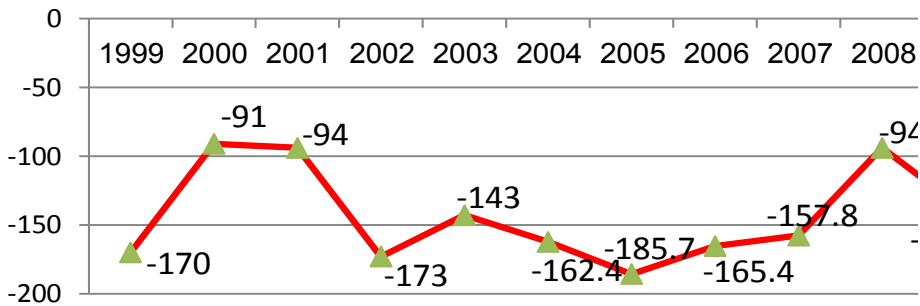


المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة السياحة الجزائرية والصناعات التقليدية

ويوضح الشكل أن الإيرادات السياحية في ارتفاع مستمر حيث بلغ متوسط معدل نموها السنوي ما بين سنوات 1999 و2009 نسبة 15.03٪ وهذا راجع الى تحسن في الظروف المذكورة سابقا والتي أدت بدورها الى الزيادة في عدد السياح المتوافدين الى الجزائر الأمر الذي زاد من إيرادات القطاع السياحي، إلا أن هذه الإيرادات تُعتبر ضعيفة .

أما فيما يخص النفقات السياحية فعرفت تدبدا في قيمها السنوية ما بين ارتفاع وانخفاض وقد بلغ معدل نموها السنوي نسبة 7.35٪، وعلى الرغم من أن هذا المعدل يمثل تقريبا نصف المعدل السنوي للإيرادات السياحية إلا أن الميزان السياحي يُسجل عجزا سنويا مستمرا، وهذا راجع لارتفاع النفقات السياحية من حيث قيمتها، لذلك فالتغير السنوي في هذه القيمة نحو الزيادة يُشكل عبئا على القطاع السياحي وهو ما يعكس العجز السنوي في الميزان السياحي والموضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (06): تطور الميزان السياحي الجزائري



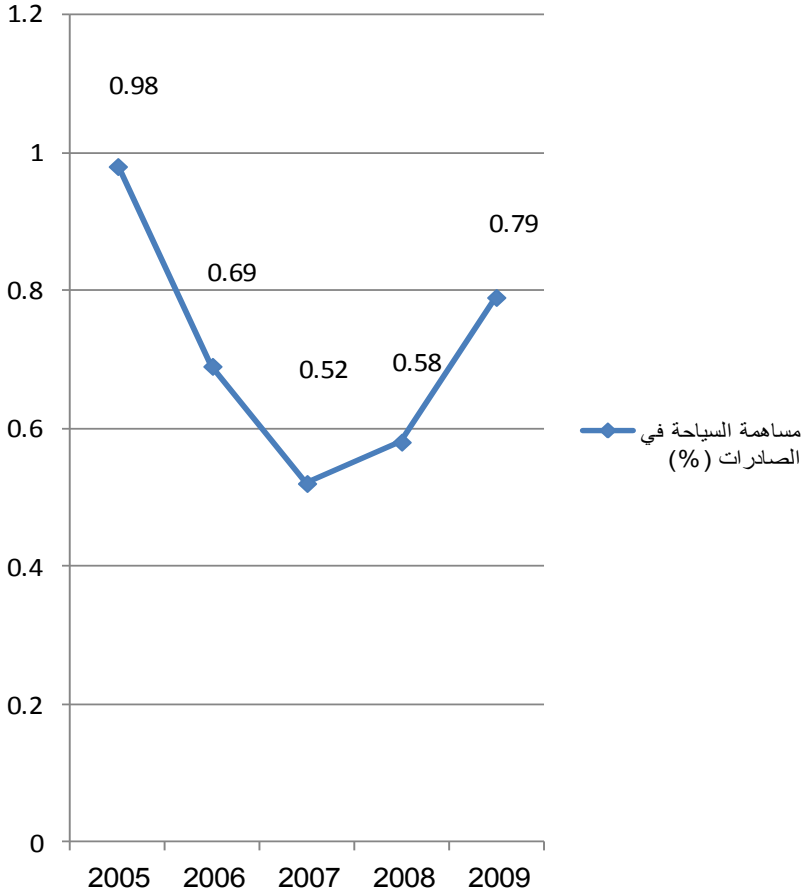
رصيد الميزان السياحي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة السياحة الجزائرية والصناعات التقليدية

2. مساهمة السياحة في الصادرات:

يبين الشكل رقم (07) أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الصادرات الجزائرية (قيمة الإيرادات السياحية/قيمة الصادرات الوطنية) هي نسبة ضعيفة جدا ولا ترقى الى الامكانيات المادية والبشرية والطبيعية التي تتوفر عليها للنهوض بالقطاع السياحي، وبلغت هذه النسبة أدنى مستوى لها سنة 2007 عند قيمة 0.52٪،⁸ وعلى الرغم من الارتفاع الطفيف سنة 2009 اذ بلغت 0.79٪ الا أنها تبقى نسبة ضعيفة جدا خاصة اذا ما قورنت بنظيراتها في تونس والمغرب والتي بلغت نسبة 17.7٪ و 30.25٪ على التوالي سنة 2009.

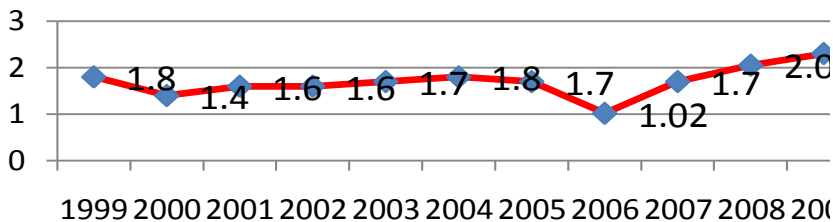
الشكل رقم (07): مساهمة السياحة الجزائرية في الصادرات

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع : www.indexmundi.com

3. مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام:

يُقاس دور القطاع السياحي في خلق الثروة داخل اقتصاد معين بنسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام، ويوضح الشكل الموالي تطور نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام:

الشكل رقم (08): نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في الناتج الداخلي الخام



المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة السياحة الجزائرية والصناعات التقليدية

ويبين الشكل أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام ظلت تراوح مكانها طيلة سنوات 1999 إلى سنة 2007 حيث لم تتجاوز حاجز 1.8%، وانخفضت إلى 1.02% سنة 2006، لكن سنة 2008 عرفت تسجيل نموا أكبر مقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغت نسبة المساهمة في الناتج الداخلي الخام 2.05% لأول مرة، واستمر هذا النمو ليبلغ نسبة 2.3% سنة 2009. وعلى الرغم من الارتفاع المسجل سنتي 2008 و2009 في نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة بالنظر إلى المقومات التي تتمتع بها الجزائر في المجال السياحي.

4. مساهمة القطاع السياحي في التشغيل :

يلاحظ من الشكل أن عدد المشتغلين في القطاع السياحي في ازدياد سنوي مستمر، وهذا راجع الى الاستثمارات السنوية في هذا القطاع والتي تستقطب يد عاملة جديدة، اضافة الى الانتعاش الذي تعرفه بعض الأنشطة ذات العلاقة الوطيدة بالسياحة (مثل النقل) والتي بدورها توفر مناصب شغل اضافية، لكن الحكم على مدى مساهمة القطاع السياحي في خلق مناصب الشغل لا يتأتى الا من خلال مقارنة المناصب التي يوفرها القطاع السياحي مع اجمالي المناصب المتوفرة في الاقتصاد أو بعبارة أخرى من خلال حساب نسبة المشتغلين في القطاع السياحي الى اجمالي المشتغلين في مختلف القطاعات، وقد بلغت هذه القيمة نسبة 1.8% سنة 2008.

ونشير الى أن المناصب التي تتضمنها هذه النسبة تشمل مجالات الفنادق والمطاعم والنقل، ولا تتضمن بعض الأنشطة التي قد تخلق مناصب شغل اضافية مثل قطاع النقل، كما لا تتضمن أيضا قطاع الصناعات التقليدية الذي يستقطب حجما كبيرا من العمالة وتعمل منتجاته على تدعيم القطاع السياحي نفسه.

ومن خلال مختلف المؤشرات المعبرة عن الدور الذي يلعبه القطاع السياحي يتضح بشكل جلي حجم المفارقة التي تجمع بين الامكانيات المادية الضخمة للجزائر والخامات البشرية المتوفرة اضافة الى اتساع حجم رقعة البلاد والذي جعلها تتوفر على مقومات سياحية طبيعية متعددة ومتنوعة، وفي مقابل ذلك نلمس الضعف الكبير للقطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وهو ما يطرح العديد من التساؤلات عن الأسباب المؤدية الى مثل هذه الوضعية.

ثالثا- أسباب ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وسبل معالجتها.

1. ضعف تدفق عدد السياح الى الجزائر :

ينقسم تدفق السياح الى الجزائر الى صنفين هم السياح الجزائريون المقيمون بالخارج والسياح الأجانب، ويختلف العدد الاجمالي للسياح المتدفقين عبر الحدود الجزائرية المختلفة من سنة الى أخرى، والجدول التالي يوضح تطور تدفق السياح الى الجزائر من سنة 2000 الى سنة 2010:⁹

الجدول رقم (01): تطور تدفق السياح الى الجزائر بين سنوات 2000 و 2010

اجمالي السياح		السياح الجزائريون المقيمون في الخارج		السياح الاجانب		السنوات
نسبة النمو السنوي	العدد	نسبة النمو السنوي	العدد	نسبة النمو السنوي	العدد	
15,69%	865984	13,62%	690446	24,62%	175538	2000
4,09%	901416	2,13%	705187	11,79%	196229	2001
9,61%	988060	4,50%	736915	27,99%	251145	2002
18,04%	1166287	19,89%	861373	21,41%	304914	2003
5,78%	1233719	0,44%	865157	20,87%	368562	2004
19,97%	1443090	15,80%	1001884	19,71%	441206	2005
13,48%	1637582	15,70%	1159224	8,42%	478358	2006
6,44%	1743084	6,27%	1231896	6,86%	511188	2007
1,46%	1771749	-1,37%	1215052	8,90%	556697	2008
7,89%	1911506	3,35%	1255696	17,80%	655810	2009
8,32%	2070496	12,73%	1415509	-0,13%	654987	2010
10,07%	- -	8,46%	- -	15,29%	- -	متوسط نسبة النمو السنوي

المصدر: من اعداد الباحثين

يوضح الجدول أن العدد الاجمالي للسياح المتوافدين على الجزائر في ارتفاع مستمر لكن بنسب نمو سنوية مختلفة، وعلى الرغم من الارتفاع في عدد السياح المتوافدين والذي بلغ سنة 2010 رقم 2070496 سائح، الا أنه لازال رقما متواضعا جدا مقارنة بما تستقبله كل من تونس والمغرب سنويا، ففي تونس مثلا بلغ توافد السياح الأجانب (دون احتساب توافد التونسيين المقيمين بالخارج) سنة 2010 عدد 692794 سائح أجنبي (منهم 1060043 سائح جزائري)¹⁰، فيما بلغ عدد السياح المتوافدين على المغرب سنة 2009 عدد 8341237 سائح¹¹، وهذا يعني أن عدد السياح المتوافدين على المغرب يفوق العدد المتوافد على الجزائر بأربعة أضعاف.

2. خلل في هيكل توزيع السياح المتوافدين الى الجزائر:

يُلاحظ من الجدول السابق أن النسبة الكبيرة من السياح المتوافدين على الجزائر مصدرها الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، ففي سنة 2010 بلغ توافد الجزائريين المقيمين بالخارج نسبة 68.37%¹²، وذلك كما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (10): هيكل توزيع السياح المتوافدين الى الجزائر سنة 2010



أما فيما يخص توزيع السياح الأجانب لسنة 2010 حسب الدول الموفدة لهم فهو مبين في الجدول الموالي:

الشكل (02): توزيع السياح الأجانب المتوافدين على الجزائر حسب بلد اقامتهم لسنة 2010

الدولة	عدد السياح	النسبة المئوية	نسبة النمو مقارنة بسنة 2009
تونس	245222	37,44%	23,91%
فرنسا	140129	21,39%	-18,20%
اسبانيا	25633	3,91%	7,95%
ليبيا	19313	2,95%	18,06%
الصين	17529	2,68%	-17,23%
المغرب	17115	2,61%	-1,07%
ايطاليا	16886	2,58%	-10,30%
سوريا	10357	1,58%	8,14%
ألمانيا	9244	1,41%	-23,91%
تركيا	9783	1,49%	-19,42%
بريطانيا	8024	1,23%	-14,41%
الدول الأخرى	135752	20,73%	- -
المجموع	654987	100%	-0,30%

يبين الجدول أن تونس هي أول بلد موفد للسياح الاجانب بنسبة 37.44% من إجمالي عدد السياح الاجانب وهذا راجع أساسا الى عدم فرض تأشيرة الدخول بين البلدين المتجاورين، ثم فرنسا بنسبة 21.39% وهما بذلك يستحوذان على مانسبته

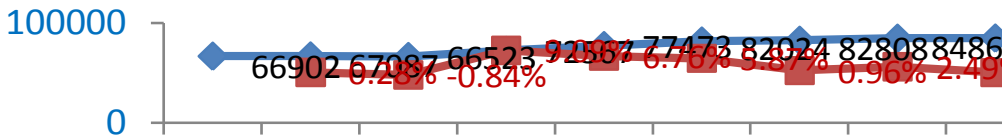
58.83٪ من إجمالي السياح الأجانب المتوافدين الى الجزائر، مما يعني عدم التنوع من حيث الدول الموفدة للسياح الاجانب.

كما يُلاحظ أن الدول التي عرفت زيادة في نسبة السياح الوافدين منها هي دول عربية (تونس، ليبيا، سوريا) اضافة الى اسبانيا التي تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد السياح المتوافدين منها، أما الدول الأجنبية الأخرى فقد عرفت تراجعاً في عدد السياح المتوافدين منها، ومقارنة بسنة 2008 فان عدد السياح الأجانب قد عرف تراجعاً بنسبة 0.3٪.

هذه الوضعية تتطلب تبني برامج لترويج المنتج السياحي الجزائري في الخارج بشكل يُحفز السياح الاجانب ويمنحهم تجربة سياحية فريدة من نوعها خاصة وأن الجزائر تتميز بمنتجات سياحية متنوعة، لكن هذا يجب أن يسبقه تحسين في الهياكل السياحية من حيث طاقتها الايوائية ومن حيث جودة الخدمات المقدمة، لأن أي عجز في تغطية الطلب(من حيث حجم او نوعية التغطية) من شأنه ان يسيئ الى صورة الجزائر كوجهة سياحية.

3. ضعف الطاقة الايوائية:

الشكل رقم (11): تطور الطاقة الايوائية للفنادق الجزائرية



المصدر: من اعداد الباحثين

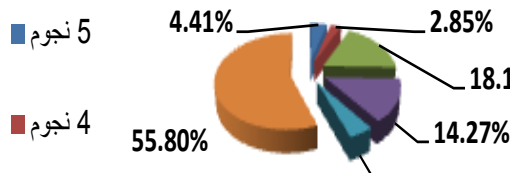
تشير آخر الأرقام الصادرة عن وزارة السياحة أن الطاقة الايوائية للهايكل الفندقية بلغت سنة 2009 عدد 88694 سريرا بمعدل نمو سنوي قدر ب 3.28٪ مقارنة بسنة 2008،¹³ وبهذا فان متوسط نسبة النمو في عدد الأسرة بين سنوات 2000 و 2009 بلغ 2.97٪، وبمقارنة بسيطة مع دول المنطقة، نجد في تونس مثلاً أن الطاقة الايوائية للهايكل الفندقية بلغت سريرا سنة 2008،¹⁴ وبمعدل نمو سنوي قدره 12.68٪ بين سنوات 2000 و 2008، أي أن الطاقة الايوائية بتونس

تُشكل أكثر من ضعفين ونصف (2.7 مرة) نظيرتها بالجزائر سنة 2009، أما في المغرب فان الطاقة الاستيعابية للفنادق سنة 2008 بلغت 152936 سريرا،¹⁵ أي بمتوسط نمو سنوي قدره 9.53٪، وهذه الأرقام تشير بوضوح الى ضعف كبير للطاقة الايوائية بالفنادق الجزائرية، كما تؤكد عدم قدرة هذه الهياكل على تغطية الطلب في حال ارتفاعه بشكل سريع نتيجة لبعض العوامل منها حالة عدم الاستقرار السياسي التي تعرفها بعض الدول العربية والتي من المؤكد أن نصيبها من السياح سوف يُحول الى دول أخرى.

4. عدم القدرة على المنافسة بفعل عدم جودة الهياكل السياحية:

تتوزع الطاقة الايوائية للحظيرة الفندقية بالجزائر على مجموعة من الفنادق المتباينة في درجة ونوعية الخدمات المقدمة للسائح، وعلى هذا الأساس فهي تتوزع كما هو موضح في الشكل الموالي¹⁶:

الشكل رقم (12): توزيع الطاقة الايوائية حسب درجة التصنيف



المصدر: من اعداد الباحثين

فمقارنة مع تونس فان حجم الطاقة الايوائية التي توفرها الفنادق المصنفة بلغ نسبة 85.1٪ سنة 2008،¹⁷ وكانت هذه النسبة في المغرب 72.17٪ خلال نفس السنة¹⁸، وعليه توضح هذه الأرقام نوعية المنتج السياحي والخدمات التي توفرها الهياكل الفندقية في الجزائر والتي لا ترقى الى مستوى المنافسة الأجنبية، وعليه يجب العمل على اعادة تهيئة الحظيرة الفندقية بما يتماشى مع المقاييس الدولية كأحد مفاتيح النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، وهو ما يتطلب بحث وترقية الاستثمارات السياحية، كما يتطلب الأمر اهتماما كبيرا بتكوين وتدريب متخصص للعمال في القطاع السياحي.

5. **عدم الانفتاح السياحي:**

المجتمع الجزائري لا زال بعيدا عن ثقافة خدمة الغير والاهتمام بالقطاع السياحي وهو ما جعله يعاني من نقص كبير في درجة الانفتاح السياحي، فحسب تقرير التنافسية العالمية للقطاع السياحي لسنة 2011 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي جاءت الجزائر حسب مؤشر الصلة بقطاع السفر والسياحة في الرتبة 129 عالميا من بين 139 دولة شملها التصنيف¹⁹، ورغم التحسن بثلاث مراتب مقارنة بسنة 2009 إلا أنها لاتزال تعتبر رتبة متأخرة، ومن بين مؤشرات الفرعية مؤشر موقف السكان اتجاه الزوار الأجانب الذي صنّف الجزائر في الرتبة 110 عالميا بعد أن كانت في الرتبة 128 سنة 2009، بينما صنّف مؤشر الانفتاح السياحي الجزائر في الرتبة 137 من أصل 139 دولة.

هذه الوضعية تحتم القيام بحملات تحسيسية وتوعوية بدور القطاع السياحي وأهميته بالنسبة للسكان المحليين والتنمية المحلية، وهنا يقتضي الأمر ضرورة اشراكهم في التخطيط لهذا القطاع كما يجب أن تشملهم العوائد المتحققة عنه.

6. **عدم وضوح الرؤية من طرف صناع القرار:**

ما يميز القطاع السياحي الجزائري هو عدم وجود رغبة حقيقية من صناع القرار في جعل القطاع السياحي قطاع استراتيجي، ويتجلى هذا في ضعف مخططات النهوض بالقطاع السياحي وعدم الجدية في انجازها ومتابعتها، وفي هذا الصدد فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية افاق 2025 التي وضعتها الجزائر منذ سنة 2008 وسطرت له برنامجا زمنيا على المدين المتوسط 2015 والطويل 2025 لم يتم تقييمه أو توضيح درجة التقدم الحالية به❖، بل تم تمديد اجال تنفيذ المخطط الى سنة 2030، وهذا يعني أن المشاريع المدرجة ضمن هذا المخطط سوف تعرف تأخرا في تنفيذها.

وأمام هذه الوضعية ينبغي الاهتمام أكثر بمثل هذه المخططات ومراقبتها واشراك كل الأطراف ذات المصلحة من دواوين سياحية ووكالات وأكاديميين وسكان محليين في التخطيط للقطاع السياحي وتنفيذ تلك المخططات بدءا من المستوى المحلي.

خاتمة:

شهدت السوق السياحية في العالم تطورا كبيرا خلال العقود الأخيرة، حققت من خلاله السياحة كمنشأ اقتصادي عالمي مؤشرات غير مسبوقه سواء من حيث عدد السياح أو من حيث العوائد الناتجة عن هذا النشاط، وقد حققت السياحة كصناعة أعلى مستويات النمو في العالم، واللافت للانتباه أن هذا النشاط شمل مختلف الأقاليم العالمية لكن مؤشراتته كانت متفاوتة من اقليم الى آخر، أما على مستوى الدول فقد شكل عدد محدود منها الوجهات الأكثر قصدا من طرف السياح.

وعلى المستوى الوطني سجلنا ضعف القطاع السياحي الجزائري في لعب دور اقتصادي مهم، ولم يعرف هذا القطاع تطورا كبيرا خلال السنوات الماضية، وهذا راجع لمجموعة من النقائص التي تميز هذا القطاع في الجزائر، لذلك ومن أجل النهوض بالسياحة الجزائرية وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني وجب الوقوف عند هذه النقائص وتداركها وهو ما قد يعطي لهذا القطاع مستقبلا دورا أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المراجع:

- ¹ منظمة المؤتمر الاسلامي، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي، مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، تركيا، 2010، ص02.
- ² الموقع الالكتروني لمنظمة السياحة العالمية: www.unwto.org
- ³ World Tourism Organization, World Tourism Barometer, committed to tourism, Travel and millenium Development Goals, volume9, Interim Update, 2011, p3.
- ⁴ Le site de la Géographie touristique en France et dans le Monde, <http://geotourweb.com>, consulté le 02/01/2012.
- ⁵ السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بالمؤتمر الاسلامي، مرجع سابق، ص 07.
- ⁶ World Travel and Tourism Council, Travel and Tourism Economic Impact, Asia pacific economic cooperation, Oxford Economics, London,2010. P03.
- ⁷ موقع وزارة السياحة الجزائرية والصناعات التقليدية www.mta.gov.dz
- ⁸ The home of the Internet's most complete country profiles www.indexmundi.com
- ⁹ تم اعداد الجدول اعتمادا على:
- الموقع الالكتروني لوزارة السياحة والصناعات التقليدية www.mta.gov.dz
- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 103.
- ¹⁰ Ministère du Tourisme et de l'Artisanat, synthèse des flux touristiques en Algérie, sur le site : [www.mta.gov.dz/Les flux,touristiques](http://www.mta.gov.dz/Les_flux_touristiques), consulté le 18/01/2012
- ¹¹ Le site internet www.tourisme.gov.ma, consulté le 10/01/2012.
- ¹² Le site internet du Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien www.mta.gov.dz, consulté le 18/01/2012.
- ¹³ . المرجع نفسه
- ¹⁴ L'office national du tourisme, le tourisme tunisien en chiffres 2010 sur le site : <http://www.tourisme.gov.tn/>, consulté le 10/01/2012.
- ¹⁵ Le site internet www.tourisme.gov.ma, consulté le 10/01/2012.
- ¹⁶ Le site internet du Ministère du Tourisme et de l'Artisanat Algérien www.mta.gov.dz, consulté le 18/01/2012.
- ¹⁷ L'office national du tourisme, le tourisme tunisien en chiffres 2010 sur le site : <http://www.tourisme.gov.tn/>, consulté le 10/01/2012.
- ¹⁸ Le site internet www.tourisme.gov.ma, consulté le 10/01/2012.
- ¹⁹ Jennifer Blanke et Thea Chiesa ,**The Travel & Tourism Competitiveness Report 2011**, World Economic Forum, Geneva, Switzerland 2011, p111.

* يمكن الاطلاع على المخطط التوجيهي للتنهية السياحية افاق (SDAT2025) على الموقع:

www.mta.gov.dz/.../LIVRE%205_%20PROJET%20PRIORITAIRE_